أثرُ التّصغيرِ في الحُكمِ النّحويِّ

إعداد

د / السيد علي أحمد سليم

مدرس اللغويات في كلية اللغة العربية بأسيوط

والأستاذ المساعد في كلية اللغة العربية في جامعة الإمام

محمد بن سعود الإسلامية

١٤٤٢هـ = ٢٠٢٠م

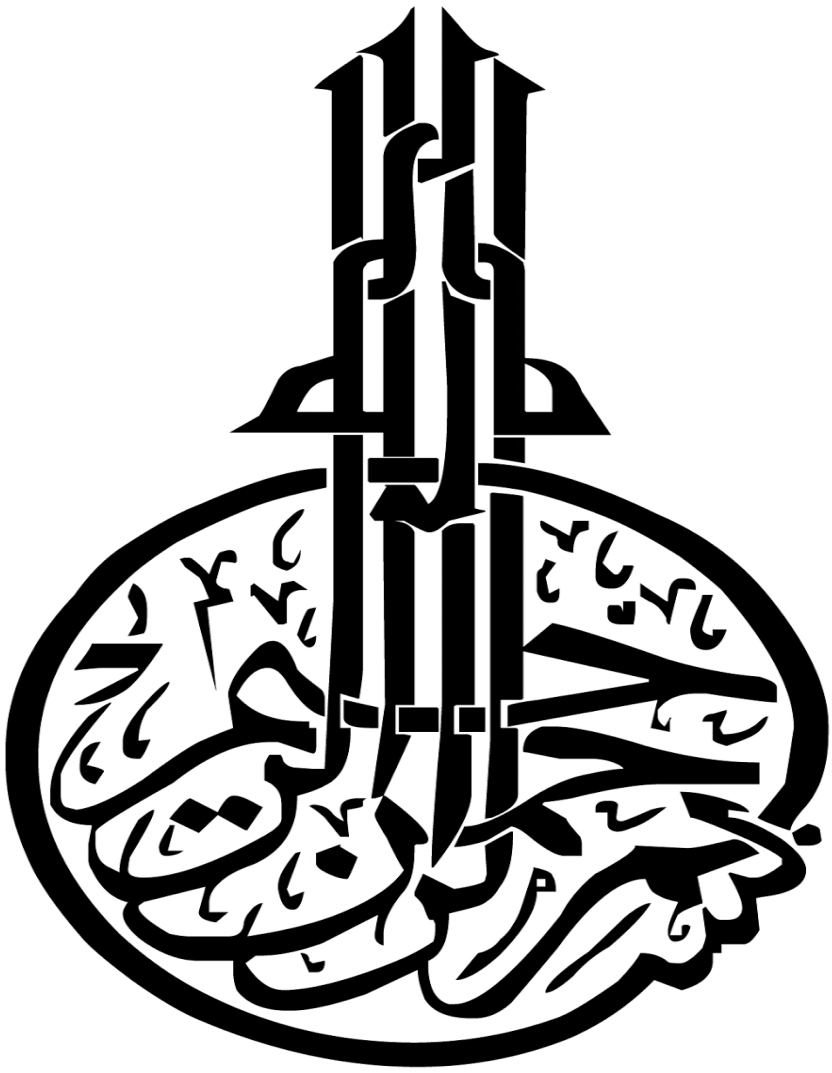

أثر التصغير في الحكم النحوي

السيد علي أحمد سليم

قسم اللغويات – كلية اللغة العربية – جامعة الأزهر بأسيوط – مصر

البريد الإلكتروني :

elsayed.selim@azhar.edu.eg

ملخص البحث

يتناول هذا البحث أثر التصغير في بعض الأحكام النحوية ، وقد سميته " أثر التصغير في الحكم النحوي " ، وقد جاء البحث في : (مقدمةٍ ، وتمهيدٍ ، وثلاثَةِ مباحثَ ، وخاتمةٍ) ، أمَّا المقدمة : فقد ذكرت فيها قيمة الموضوع العلمية ، وسبب اختياره ، وأمَّا التمهيد : فقد ذكرت فيه تعريف التصغير لغةً واصطلاحًا ، وفوائده، وصيغه ، وأمَّا المبحث الأول : فعنوانه " الأحكام التي دخلها التصغير فغيَّرَها " وقد تناولتُ فيه صيغًا دخلها التصغير فغيَّر الحكم النحويَّ المتعلق بها ، وأمَّا المبحث الثاني : فعنوانه " الأحكام التي اُشتُرِطَ فيها التكبير فلمَّا دخلها التصغير غيرها " وقد تناولت فيه صيغًا اشترط النحاة فيها أن تكون مُكَبَّرةً فلما دخلها التصغير غير الحكمَ النحويَّ المتعلقَ بها ، وأمَّا المبحث الثالث : فعنوانه "الأحكام التي يُستَدَلُّ علىٰ صحتها بالتصغير" وقد تناولتُ فيه أحكامًا يستدل عليها بالتصغير ، وأحكامًا اعتمد فيها بعض النحاة علىٰ التصغير في الاستدلال علىٰ صحة آرائهم فىٰ بعض المسائل الخلافية .

وكان منهجي في الدراسة هو جمع هذه الأحكام المبعثرة بين موضوعات

النحو المتنوعة، ثم ترتيبها حسب ترتيب ألفية ابن مالكٍ – رحمه الله – ثم وضع عنوان مناسب لكل حكم منها ، ثم دراسة الحكم من كتب النحو ، وبيان آراء العلماء فيه ، ومناقشته ، ثم ختمتُ كُلَّ حكم بتعقيب يظهر أثر التصغير فيه .

وأمَّا الخاتمةُ : فقد ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها خلال البحث والدراسة ، ومنها أنَّ ابن الضائع جَوَّزَ جمع مُصَغَّر المؤنث بالألف والتاء ، ووصفه بعض المحدثين بأنَّه لم يصب في ذلك مع نَصِّ العلماء علىٰ منعه ،

ومنها أنَّ أبا حيَّان ذكر أنَّ نصَّ كلام سيبويه في مسألة جواز تصغير " ما أَفعَلَ! " في التعجب يدلُّ علىٰ أَنَّ تصغيره مقيسٌ ، ومنها أنَّ بعض المحدثين ذكر أَنَّه يجوز القياس علىٰ تصغير " ما أُمَيلِحَ! " و " ما أُحَيسِنَ! " إذا أُرِيدَ به مع التعجب التَّحَبُّبُ والتَّودُّدُ .

The impact of miniaturization in grammatical judgment

Elsayed Ali Ahmed Selim
Department of linguistics, Faculty of Arabic Language, Al-Azhar University, Assiut, Egypt
Email elsayed.selim@azhar.edu.eg

Abstract

This research contains the effect of miniaturization on some grammatical rulings and issues; I have called it "The impact of miniaturization in grammatical judgment." This research contains: (Introduction, Preface, Three Issues, and Conclusion). As for the introduction, it mentioned the value of the scientific topic and the reason for choosing it; As for the preface, it mentioned the definition of miniaturization in terms of language and convention, its benefits, and its formulas; As for the first topic: It is entitled "Rulings that were entered by miniaturization, so change them." In it I dealt with formulas that included miniaturization, so the grammatical judgment related to them changed. As for the second topic, it is entitled "Rulings in which magnification was stipulated. When miniaturization entered it, it changed the grammatical judgment related to it. As for the third topic, it is entitled "Rulings whose validity is inferred by miniaturization". "In it I have dealt with rulings inferred by miniaturization, and rulings in which some grammarians have relied

on miniaturization to infer the validity of their opinions on some controversial issues. My methodology in studying them was to collect these scattered issues among various grammatical topics, then arranging them

according to the order of the millennium Ibn Malik , then put a suitable title for each issue, then study the issue One who wrote grammar, explaining the scholars 'opinions about it, and discussing it, then concluded each issue with a comment that shows the effect of miniaturization on the grammatical judgment related to this issue; As for the conclusion: I mentioned in it the most important results that I reached during the research and study, including that Ibn al-Da`i` is permissible to collect the feminine in miniature in a thousand and a ta, and some of the hadiths described it that he did not suffer in that with the text of the scholars prohibiting it.

One of them is that Abu Hayyan mentioned that the text of Sebwayh's words regarding the issue of the permissibility of miniaturization "What I do!" In the exclamation indicates that its reduction is measured, and among them that some hadiths mentioned that it is permissible to measure the reduction of "what is tilted!" And "What is good! With exclamation, endearment and courtship

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام علىٰ أشرف المسلمين، سيدنا محمد ، وعلىٰ آله وصحبه والتابعين ، ومن تبعهم بإحسان إلىٰ يوم الدين .

أَمَّا بعد ...

فهذا بحثٌ نحويٌّ عنوانه : " أثر التصغير في الحكم النحوي" وتتمثل قيمة هذا الموضوع العلمية فيما يلي :

١ ـ أنَّ التصغير يدخل بعض الصيغ فيُغَيِّرُ الحكمَ النحويَّ المتعلقَ بها.

٢ ـ أنَّ النحاة وضعوا التكبير شرطًا لبعض الأحكام النحوية ، فإذا انتقض هذا الشرط ودخلها التصغير تغيَّر الحكمُ النحويُّ .

٣ ـ أنَّ بعض النحاة اعتمد علىٰ التصغير في الاستدلال علىٰ صحة رأيه في بعض المسائل الخلافية .

والذىٰ دعاني للكتابة في هذا الموضوع أنَّني لم أسبق – فيما أعلم – إلىٰ الكتابة في هذا الموضوع من الجانب الذي أشرت إليه .

وقد جاء هذا البحث في : (مقدمةٍ ، وتمهيدٍ ، وثلاثَةِ مباحثَ ، وخاتمةٍ) .

أمّا المقدمة : فقد ذكرت فيها قيمة الموضوع العلمية ، وسبب اختياره.

وأمّا التمهيد : فقد ذكرت فيه تعريف التصغير لغةً واصطلاحًا ، وفوائده، وصيغه .

وأمّا المبحث الأول : فعنوانه " الأحكامُ التي دَخَلَهَا التصغيرُ فغيَّرَها " وقد تناولتُ فيه صيغًا دخلها التصغير فغيَّر الحكمَ النحويَّ المتعلقَ بها ، وقد اشتمل علىٰ أربعة أحكامٍ .

وأمّا المبحث الثاني : فعنوانه " الأحكامُ التي أُشتُرِطَ فيها التكبيرُ فلمَّا دَخَلَهَا التصغير غَيَّرَهَا " وقد تناولت فيه صيغًا اشترط النحاة فيها أن تكون مُكَبَّرةً فلما دخلها التصغير غَيَّرَ الحكمَ النحويَّ المتعلقَ بها ، وقد اشتمل علىٰ ستة أحكامٍ .

وأمّا المبحث الثالث : فعنوانه "الأحكامُ التي يُستَدَلُّ علىٰ صِحَّتِهَا بالتصغيرِ" وقد تناولتُ فيه أحكامًا يستدل عليها بالتصغير ، وأحكامًا اعتمد فيها بعض النحاة علىٰ التصغير في الاستدلال علىٰ صحة آرائهم فىٰ بعض المسائل الخلافية، وقد اشتمل علىٰ ثلاثة أحكام .

وكان منهجي في الدراسة هو جمع هذه الأحكام المبعثرة بين موضوعات النحو المتنوعة، ثم ترتيبها حسب ترتيب ألفية ابن مالكٍ – رحمه الله – ثم وضع عنوان مناسب لكل حكم منها ، ثم دراسة الحكم من كتب النحو ، وبيان آراء العلماء فيه ، ومناقشته ، ثم ختمتُ كُلَّ حكم بتعقيب يُظهِرُ أثرَ التصغيرِ فيه .

وأمّا الخاتمةُ : فقد ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها خلال البحث والدراسة .

وقد ذَيّلتُ البحث بثَبتٍ للمصادر والمراجع التي استقيت منها مادة البحث .

هذا ويعلم الله أنَّني لم أدخر جهدًا في هذا البحث ، فإن كان التوفيق حليفي فلله الحمد والفضل ، وإن كانت الأخرىٰ فحسبي أنَّنىٰ اجتهدت وبذلت كُلَّ ما في وسعي ، واللهَ أسألُ أنْ يجنبني الذلل ، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم .

وصلىٰ اللهُ وسلَّمَ وبارك علىٰ سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه وسلَّمَ تسليمًا كثيرًا .

الدكتور

السيد علي أحمد سليم

تمهيد
التصغير فوائدُهُ وصيغُهُ

أولاً : تعريفه :

التصغير لغةً : التقليل[1] ، وهو مصدر صَغَّرتُ الشيءَ تصغيرًا[2]، واصطلاحًا، زيادة تدل علىٰ أنَّ مدلول المزيد فيه مُحَقَّر[3] ، أو المزيد فيه ليدل علىٰ تقليل[4] ، وقيل : هو الاسم المُحَوَّل إلىٰ صيغة " فُعَيل" أو "فعَيعِل" أو " فُعَيعِيل"[5] .

ثانياً : فوائده :

فوائد التصغير كثيرة منها[6] :

الأول : التحقير : نحو : كَلب وكُلَيب ، ورَجُل ورُجَيل .

الثاني : التقليل : نحو : دَرَاهم ، ودُرَيهِمَات .

الثالث : التقريب : نحو : قُبَيل العصر ، وتُحَيت البريد .

الرابع : التَّحَنُّن والتَّلَطُّف : نحو : يا بُنَيَّ ، ويا أُخَيَّ .

---

(١) انظر التصريح ٢/ ٥٥٩ .

(٢) انظر : الصحاح (نظر) ، ولسان العرب (صغر) .

(٣) انظر : أمالي ابن الحاجب ٢/ ٧٧ .

(٤) انظر الشافية في علمي التصريف والخط لابن الحاجب ص٦٨ ، والكُنَّاش في فني النحو والصرف لصاحب حماة ١/ ٣٥٦ .

(٥) الموجز في اللغة العربية لسعيد الأفغاني ص١٥٦ .

(٦) انظر البديع في علم العربية لابن الأثير ٢/ ١٥٦ : ١٥٨ ، واللُّبَاب في علل البناء والإعراب للعكبري ٢/ ١٥٨ ، واللَّمحَة في شرح المُلحَة لابن الصائغ ٢/ ٦٥٤، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٥٥٩ .

الخامس : التهويل والتعظيم : نحو : قول الحُبَاب بن المنذر : " أَنَا جُذَيْلُهَا المُحَكَّكُ وعُذَيْقُهَا المُرَجَّبُ "[1]، فالمقام مقام فخر ، ومنه قول الشاعر :

وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوفَ تَدخُلُ بَينَهُم دُوَيْهِيَّةٌ تَصفَرُّ مِنهَا الأَنَامِلُ[2]

فالمقام مقام تهويل ، وقد رَدَّ البصريون ذلك بأنَّه صَغَّرَ الذات، مثل "جُذَيْل" و " عُذَيْق" ، وأَنَّ أصغر الدواهىٰ تفسد الأحوال العظام[3] .

صيغه :

صيغ التصغير التي أجمع عليها النحاة ثلاثة[4] :

الأولى : " فُعَيْل" :

وتختص بما كان علىٰ ثلاثة أحرف ، نحو : قَيْس وقُيَيْس ، وجَبَل وجُبَيْل ،

---

(١) معنىٰ " جُذَيلُهَا المُحَكَّكُ " أنَّه مثَّل نفسه بالجِذْل وهو أصل الشجرة الذي تحتك به الإبل الجرباء فتشفىٰ ، فعَنَىٰ أَنَّه يُشتَفَىٰ برأيه كما تَشتَفِي الإبل بهذا الجِذْل الذي تحتك به ، ومعنىٰ " عُذَيقُهَا المُرَجَّبُ " : " التَرجِيبُ " أنْ تُدعَمَ الشجرةُ إذا كثر حملها لئلا تنكسر أغصانها ، يريد : أنَّه يُعَوَّلُ علىٰ رأيه كما تُعَوِّل النخلة علىٰ الرجبة التي عُمِدَت بها . انظر فىٰ ذلك معجم مقاييس اللغة لابن فارس (رجب) ، ولسان العرب (حكك) .

(٢) البيت من الطويل ، وهو للَبِيد بن ربيعة العامري في ديوانه ص١٣٢ ، وكتاب القلب والإبدال لابن السكيت ص٧ ، والزاهر في معانىٰ كلمات الناس لأبي بكر بن الأنباري ص٦٢٣، وفقه اللغة وأسرار العربية للثعالبي ص٢٧١ ، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٤١٩، وحاشية الخضري ٢/ ١٦٣ ، وورد غير منسوب في الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١١٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٣٩٤ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٢٨٩ ، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ١/ ١٩١

والشاهد في قوله : " دُوَيْهِيَّةٌ " حيث صَغَّرَهَا تصغيرَ التهويل علىٰ رأي الكوفيين، وقد رَدَّ البصريون ذلك بأنَّه راجع للتحقير .

(٣) انظر اللُّباب في علل البناء والإعراب ٢/ ١٥٨ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٥٥٩ .

(٤) انظر الكتاب ٣/ ٤١٥ ، واللُّمَع في العربية ص٢١١ ، والبديع في علم العربية ٢/ ١٥٩ ، والكُنَّاش في فني النحو والصرف ١/ ٣٥٦ .

وفَلس ، وفُلَيْس .

الثانية : " فُعَيعِل " :

وتختص بالرباعي ، نحو : جَعفَر ، وجُعَيْفِر ، وغُلَام وغُلَيِّم ، وعُلَبط ، وعُلَيْبِط

الثالثة : " فُعَيْعِيْل " :

وتختص بالخماسي ، وكان الرابع منه حرف علة ، نحو : مصباح ومُصَيْبِيْح ، وقنديل ، وقُنَيْدِيْل ، وكُردُوس ، وكُرَيْدِيْس .

وهذه الأوزان الثلاثة من وضع الخليل ، ولمَّا سُئِلَ عن ذلك أجاب كما ورد في المقتضب : " زعم المازنيُّ عن الأصمعيِّ أنَّه قال : قال الخليل ابن أحمد : وضعتُ التصغير علىٰ ثلاثة أبنية علىٰ : فَلْس ، ودِرْهَم ، ودِيْنَار، وذلك أنَّ كُلَّ تصغير لا يخرج من مثال : فُلَيْس ، ودُرَيْهِم ، ودُنَيْنِيْر، فإنْ كانت في آخره زائدة لم يُعتَدَّ بها صُغِّرَ علىٰ أحد هذه الأمثلة ، ثم جئ بالزوائد مسلمة بعد الفراغ من هذا التصغير "[1] .

وأكتفي بهذا التمهيد اليسير ، فتفاصيل التصغير ليست موضوع البحث، أما موضوعه الأساسي فهو الحكم النحوي الذي دخله التصغير فَغَيَّرَه، أو الشروط التي وضعها النحويون لبعض هذه الأحكام وكان عدم التكبير واحدًا منها ، فلما انتفىٰ هذا الشرط ووجد التصغير غيَّرَ الحكم النحوي المتعلق بها ، أو اعتماد النحاة علىٰ التصغير في أدلتهم في بعض المسائل الخلافية .

(١) المقتضب ٢/ ٢٣٦ ، وانظر التصريح ٢/ ٥٦٠ .

المبحث الأول: الأحكامُ التي دَخَلَهَا التصغيرُ فَغَيَّرَهَا

١ ـ جمع المصغر الذي ليس بعلم ولا صفة بالواو والنون

اشترط النحاة في الكلمة التي يراد جمعها بالواو والنون شروطًا منها أنْ تكون علمًا أو صفة ، نحو : محمد ، مسلم ، فتقول في جمعها: محمدون ، ومسلمون ، فإذا لم تكن علمًا أو صفة نحو : رَجُل ، وغُلَام فلا يجوز جمعها هذا الجمع ، فإذا صُغِّرت هذه الكلمة قام التصغير فيها مقام الوصف فيجوز حينئذٍ جمعها بالواو والنون فنقول : رُجَيْلُونَ وغُلَيْمُونَ"[1].

كذلك لا يجمع بالواو والنون الوصف الذي لا يقبل مؤنثه تاء التأنيث مثل : أحمر ، وصبُور ، وسكران ، فإذا صُغِّر جاز جمعه هذا الجمع. فيقال : رجال أُحَيْمِرُونَ ، وصُبَيْرُونَ ، وسُكَيْرَانُونَ[2] .

وقد بيَّن أبو حيان العَلة في جواز جمع المُصَغَّر من هذه المفردات دون المُكَبَّر فقال : " وإنما جمع كذلك – ولم يجمع مكبَّرُهُ – لتعذر تكسيره، لأن التكسير يؤدي إلىٰ حذف ياء التصغير ، فيذهب الذي جِيء بها لأجله، فلما تعذر التكسير لم يبق إلا التسليم ، فإن كانت الكلمة بُنِيَت علىٰ التصغير نحو : كُمَيْت وكُعَيْت ، جاز التكسير ، فنقول : كُمْت ، وكُمْتَان ؛ لأنَّ المعنىٰ الذي أوجب التصغير ملازم لهما ، وليس " رُجَيْل " و " أُحَيْمِر " كذلك، لأنَّ معني التصغير غير لازم لهما ، فلو قلت في جمعهما : رِجَال وحُمْر لم يُدرَ هل جمع رَجُل وأَحْمَر أو هو جمع "

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٧٩ ، والتذييل والتكميل ١/ ٣٠٩ ، وتوضيح المقاصد ١/ ٣١٣ ، وتمهيد القواعد ١/ ٣٥٣ .

(٢) انظر التذييل والتكميل ١/ ٣٠٩ ، وتمهيد القواعد ١/ ٣٥٣ .

رُجَيْل " و " حُمَيْر؟ "[1] .

تعقيب :

مما سبق يظهر أنَّ للتصغير أثرًا في المفردات التي ليست علمًا أو صفةً ، فلما دخلها التصغير جاز جمعها بالواو والنون .

*** *** ***

٢- من المفردات التي يجوز جمعها بالألف والتاء مصغر المذكر غير العاقل

ذكر النحاة أنَّ من الأشياء التي يَطَّرِدُ جمعها بالألف والتاء مُصَغَّرَ المذكر غير العاقل ، نحو : نُهَيْر ونُهَيْرَات ، ودُرَيْهِم ودُرَيْهِمَات[2].

وذكر الرضيُّ في تعليل ذلك أنَّ التصغير فيه معنىٰ الوصف وإِنْ لم يجرِ علىٰ الموصوف[3] .

وذكر ابن جماعة أنَّ ذلك من المواضع القياسية[4] .

أمَّا إذا كان مُصَغَّرَ مؤنث فلا يجوز جمعه هذا الجمع فلا يجوز أنْ نقول في : أُرَيْنِب ، وخُنَيْصِر ، أُرَيْنِبَات وخُنَيْصِرَات[5] .

وجوَّز ابن الضائع جمع مصغر المؤنث بالألف والتاء ، فيقال: نساء صُبَيْرَات

---

(١) التذييل والتكميل ١/ ٣٠٩ ، ٣١٠ .

(٢) انظر شرح الرضي علىٰ الكافية ٣/ ٣٩٠ ، وشرح الكافية لابن جماعة ص٦٨، وارتشاف الضرب من لسان العرب ٢/ ٥٨٧ ، والنحو الوافي ١/ ١٦٩، وجامع الدروس العربية ٢/ ٢٢ .

(٣) انظر شرحه علىٰ الكافية ٣/ ٣٩٠ .

(٤) انظر شرحه علىٰ الكافية ص٦٨ .

(٥) انظر ارتشاف الضرب ٢/ ٥٨٧ ، وجامع الدروس العربية ٢/ ٢٢ .

وإن لم يجز : صَبُورَات ، وسُكَيْرَات ، وإن لم يجز : سَكِرَات، وحُمَيْرَاوَات . وإن لم يجز : حَمْرَاوَات[1] .

ووصف بعض المحدثين هذا الرأي بأنَّ صاحبه لم يصب في تجويز ذلك مع نَصِّ العلماء علىٰ منعه ، وذكر أيضًا أنَّ نحو : " أُذَيْنَة " يجوز جمعه بالألف والتاء، فيقال : " أُذَيْنَات " وهو تصغير لمؤنث ، لمكان تاء التأنيث التي لحقته عند التصغير ، وما ختم بتاء التأنيث يجمع بالألف والتاء مطلقًا[2].

تعقيب :

مما سبق يظهر أثر التصغير في المفردات المذكرة لغير العاقل فإذا صُغِّرَت جاز جمعها بالألف والتاء .

*** *** ***

٣-جواز الابتداء بالنكرة إذا صغرت

ذكر النحاة أنَّ من مسوغات الابتداء بالنكرة أنْ تكون مُصَغَّرَة، نحو: رُجَيْلٌ عندنا " ؛ لأنَّ التصغير فيه معنىٰ الوصف فكأنَّه قيل : رجل حقيرٌ أو صغيرٌ عندنا [3].

تعقيب :

مما سبق يظهر أثر التصغير في الكلمة النكرة التي لا يجوز الابتداء بها فإذا صُغِّرَت جاز الابتداء بها .

*** *** ***

---

(١) انظر تمهيد القواعد ١/ ٣٥٣ .

(٢) انظر جامع الدروس العربية ٢/ ٢٢ .

(٣) انظر التذييل والتكميل ٢/ ٣٣٢ ، وأوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك ١/ ٢٠٤، وشرح شذور الذهب لابن هشام ص٢٣٥ ، وشرح ابن عقيل علىٰ ألفية ابن مالك ١/ ٢٢١ ، والتصريح ١/ ٢١٢ ، وهمع الهوامع ١/ ٣٨٢ ، وشرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك ١/ ١٩٣ .

٤-أثر التصغير في صرف الممنوع من الصرف ومنع المصروف

ذكر النحاة أنَّ التصغير إذا دخل بعض الصيغ الممنوعة من الصرف صُرِفَت ؛ لأنَّ التصغير أَخَلَّ بسبب منعها من الصرف ، وذلك نحو : "عُمَر" علمًا فإنَّه ممنوع من الصرف للعلمية والعدل ، فإذا صُغِّر : " عُمَير " صُرَفَ، لأنَّ التصغير أَخَلَّ بالعدل فيه ، ونحو " شَمَّر " مسمىً به فإنَّه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، فإذا صُغِّرَ " شُمَير " صُرِفَ ؛ لأنَّ التصغير أَخَلَّ بوزن الفعل ، ونحو : " سَرحَان " علمًا فهو ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون ، فإذا صُغِّر " سُرَيْحِيْن " صُرِفَ ؛ لأنَّ التصغير أَخَلَّ بالألف الزائدة ، ونحو : " عَلقَىٰ " علمًا ، فإنَّه ممنوع من الصرف للعلمية وألف الإلحاق المقصورة ، فإذا صُغِّرَ " عُلَيْق " صُرِفَ ؛ لأنَّ التصغير أَخَلَّ بألف الإلحاق المقصورة ، ونحو : " جَنَادِل " فإنَّه ممنوع من الصرف لصيغة منتهىٰ الجموع ، فإذا صُغِّرَ : " جُنَيْدِل " صُرِفَ ؛ لأنَّ التصغير أَخَلَّ بصيغة منتهىٰ الجموع[1] .

وهناك صيغٌ مصروفةٌ ، فإذا صُغِّرَت كَمَّلَ التصغير فيها سبب المنع من الصرف فتُمنَعُ من الصرف ، وذلك نحو " تِحْلِئ " ، و " تَوَسُّط " ،

و" تُرْتُب" ، و " تِهِبِّط " أعلامًا ، فهذه الصيغ مصروفةٌ ، لعدم وجود علة مع العلمية تمنعها من الصرف ، فإذا صُغِّرَت : تُحَيْلِئ ، تُوَيْسِط ، و" تُرَيْتِب" و"تُهَيْبِط " مُنِعَت من الصرف ، لأنَّها بعد التصغير صارت علىٰ وزن " يُبَيْطِر" مضارع " بَيْطَرَ " فهي ممنوعة من الصرف علىٰ هذه الصورة للعلمية

(١) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٥٠٣ ، وتمهيد القواعد ٨/ ٤٠٧٦، وشرح الأشموني ٣/ ١٧٦ .

ووزن الفعل ، إلا إذا عُوِّضَ في التصغير عن المحذوف بياء فإنَّها تبقىٰ مصروفة[1] وهناك صيغة يجوز فيها الصرف والمنع من الصرف إذا كانت مكبرة، فإذا صُغِّرت تَحَتَّمَ فيها المنع من الصرف ، وذلك نحو : " هِنْد " ، فإنَّه يجوز فيها الصرف والمنع ، لأنَّه علمٌ مؤنثٌ ثلاثيٌ ساكنُ الوسط ليس فيه التاء، فإذا صُغِّرَ " هُنيدة " تَحَتَّمَ منعه من الصرف للعلمية والتأنيث[2] .

تعقيب :

مما سبق يظهر أثر التصغير في الصيغ المختلفة ، فإذا دخل بعض الصيغ الممنوعة من الصرف صرفها ، وإذا دخل بعض الصيغ المصروفة منعها من الصرف، وهناك صيغ يجوز فيها الصرف وعدمه ، فإذا دخلها تحتم منعها من الصرف .

*** *** ***

(١) انظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٠٣ ، ١٥٠٤ ، وارتشاف الضرب ٢/ ٨٩١، وتمهيد القواعد ٨/ ٤٠٧٦ ، وشرح الأشموني ٣/ ١٧٦ .

(٢) انظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٠٤ ، وارتشاف الضرب ٢/ ٨٩١ ، وتمهيد القواعد ٤٠٧٧ ، وشرح الأشموني ٣/ ١٧٦ .

المبحث الثاني: الأحكامُ التي اُشتُرِطَ فيها التكبيرُ فلمَّا دَخَلَهَا التصغيرُ غَيَّرَهَا

١ - إعراب " أمس" إذا صُغِّرت

أشهر ما ذكره النحاة في " أمس " لغتان :

إحداهما : وهي لغة الحجازيين بناؤه علىٰ الكسر في جميع حالاته: رفعًا ونصبًا وجرًا ، بشرط أنْ يكون علمًا مرادًا به اليوم الذي قبل يومك، وخاليًا من " أل " والإضافة ، وأنْ يكون غير مُصَغَّر ؛ أو مُكَسَّر ، وأنْ يكون غير ظرف ، نحو : انقضىٰ أمسِ في خير ، وقضيتُ أمسِ في خير ، وسافرت مذ أمسِ .

الأخرىٰ : وهي لغة بني تميم منعه من الصرف في حالة الرفع ، وبناؤه علىٰ الكسر في حالتي النصب والجر مثل الحجازيين نحو: انقضىٰ أمسُ ، وقضيت أمسِ ، وسافرت منذ أمسِ .

وبعض التميمين يمنعه من الصرف في جميع أحواله ، نحو: انقضىٰ أمسُ ، وقضيتُ أمسَ ، وسافرت مذ أمسَ .

ويشترط في هذه اللغة ما اشترط في اللغة السابقة ، أما إذا أُرِيدَ بـ" أمس" يومٌ مبهمٌ ، أي : غير معين ، أي : أمس ما من الأموس، أو كان معرفًا بالإضافة ، نحو: أمس يوم الخميس ، أو معرفًا بالأداة ، نحو: الأمس، أو مُصَغَّرًا ، نحو : أُمَيْس ، أو مُكَسَّرًا نحو : الأموس فهو معرب بالإجماع[1] .

---

(١) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٤٠١ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/ ١٤٨٢ ، وشرح شذور الذهب لابن هشام ص١٣٠ ، والتصريح بمضمون التوضيح

ولكن ينبغي الإشارة هنا إلىٰ مسألة خلافية بين النحاة تتعلق بهذه المسألة وهىٰ اختلاف النحاة في " أمس " هل يجوز تصغيرها أم لا ؟

فقد نصّ سيبويه في الكتاب علىٰ عدم جواز ذلك فقال : " وأَمَّا "أمس" و" غدٌ " فلا يُحَقَّرَانِ ؛ لأنَّهما ليسا اسمين لليومين بمنزلة "زيد" و"عمرو" وإنَّما اليوم الذي قبل يومك ، واليوم بعد يومك ، ولم يتمكنا كزيد، واليوم والساعة والشهر وأشباههن ، ألا ترىٰ أنَّك تقول : هذا اليوم وهذه الليلة فيكون كما أنت فيه ، ولِمَا لم يأتِ ، ولِمَا مَضَىٰ ، وتقول: هذا زيد، وذلك زيد ، فهو اسم ما يكون معك وما يتراخىٰ عنك ، و " أمس " و"غدٌ" لم يتمكنا تمكن هذه الأشياء ، فكرهوا أنْ يحقروهما كما كرهوا تحقير " أين" واستغنوا عن تحقيرهما بالذي هو أشدُّ تمكنًا ، وهو اليوم ، والليلة ، والساعة " [1] .

ووافق سيبويهِ في ذلك كثيرٌ من النحاة منهم النَّحَّاسُ[2]، والفارسيُّ[3]، وعبد القاهر الجرجانيُّ[4] ، والزمخشريُّ[5] ، وابن يعيش[6]، والرضيُّ[7] ، وأبو حيان[8] .

٢/ ٣٤٩ ، وحاشية الصبان علىٰ شرح الأشموني ١/ ٦٣ ، وحاشية الخضري علىٰ ابن عقيل ١/ ٣٤ ، والنحو الوافي ٤/ ٢٦١ ، ٢٦٢ .

(١) الكتاب ٣/ ٤٧٩ .

(٢) انظر عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس ١/ ٢٦٢ .

(٣) انظر التعليقة علىٰ كتاب سيبويه ٣/ ٣٤١ .

(٤) انظر المقتصد في شرح التكملة ٢/ ١٠٥٦ .

(٥) انظر المفصل ص٢٥٧ .

(٦) انظر شرح المفصل ٣/ ٤٣٤ .

(٧) انظر شرحه علىٰ الكافية ٣/ ٢٢٩ .

(٨) انظر التذييل والتكميل ١/ ٢٣١ .

وأجاز قوم " تصغير " أمس " فقد نُسِبَ إلىٰ المبرد إجازتُهُ تصغير "أمس"[1] .

وقال ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي : " فإن كان معرفًا بالألف واللام ، أو بالإضافة ، أو مُنَكـرًا ، أو مجموعًا ، أو مُصَغَّرًا فإنَّه معرب أبدًا علىٰ كل حال"[2] .

وقال ابن مالك : " ولا خلاف في إعرابه إذا أضيف ، أو لفظ معه بالألف واللام ، أو نُكِّرَ ، أو صُغِّرَ ، أو كُسِّرَ " [3] .

وقد شَنَّعَ أبو حيَّان علىٰ ابن مالك إجازته تصغير " أمس" بعد أنْ ساق نَصَّ سيبويه في منع ذلك ، وذكر أنَّ نصوص النحاة علىٰ ما قال سيبويه فقال : " وهذا يدل علىٰ قلة نظر هذا المصنف في كتاب سيبويه إذ ادَّعىٰ الإجماع فيما الإجماع علىٰ خلافه "[4] .

واعتذر ناظر الجيش لابن مالك بعد أنْ ذكر ردَّ أبي حيان عليه فقال: كما اعترض الشيخ علىٰ المصنف في ذلك كان الواجب أن يعترض علىٰ ابن عصفور أيضًا ، فإنه حين استثنىٰ المُنَكَرَ ، والمضاف ، والمقارن للألف واللام استثنىٰ المصغر أيضًا ، والمجموع كـ " أُمَيْس وأُمُوس " ، والعذر للمصنف في ذكر

---

(١) نسب ابن هشام ذلك إلىٰ المبرد في شرح شذور الذهب ص ١٣٠ والذي ورد عن المبرد إجازته تصغير الظروف من الأزمنة ، ولكنَّه لم يذكر من بينها "أمس" انظر المقتضب ٢/ ٢٧٥ ، ٢٧٦ .

(٢) شرح جمل الزجاجي ٢/ ٤٠١ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/ ١٤٨٢ .

(٤) التذييل والتكميل ٨/ ٢٣ .

المصغر أنَّ جماعة من النحويين أجازوا تصغيره ، وقد نقل الشيخ مذهب المبرد، فكأنَّ المصنف مشىٰ فىٰ شرح الكافية علىٰ قول المجيز للتصغير ، وأمَّا في التسهيل فعَوَّل علىٰ مذهب سيبويه فلهذا لم يتعرض إلىٰ ذلك "[1] .

وقد وافق ابنَ مالك في جواز تصغير " أمس " كثيرٌ من النحاة المتأخرين والمحدثين[2] .

تعقيب :

أرىٰ أنه لا مانع من تصغير " أمس " من ناحية المعنىٰ أو اللفظ ، وعلىٰ ذلك أستطيع القول : إنَّ للتصغير أثرًا في " أمس " فإذا دخلها التصغير أعربت بالإجماع .

*** *** ***

٢ ـ من شروط إعراب الأسماء الستة بالحروف أن تكون مكبرة لا مصغرة

ذكر النحاة شروطًا لإعراب الأسماء الستة بالحروف : (الواو رفعًا، والألف نصبًا ، والياء جرًا) ، ومن هذه الشروط أن تكون مُكَبَّرَةً ، مثل : هذا أخوك ، ورأيت أخاك ، ومررت بأخيك ، فإذا صُغِّرَت أُعرِبَت بالحركات الظاهرة ، مثل : هذا أُخَيُّك ، ورأيتُ أُخَيَّك ، ومررتُ بأُخَيِّك[3] .

---

(١) تمهيد القواعد ٤/ ١٩٨٥ .

(٢) انظر التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٣٤٩ ، وحاشية الصبان علىٰ شرح الأشموني ١/ ٦٣ ، وحاشية الخضري علىٰ ابن عقيل ١/ ٣٤ ، والانتصاف من الإنصاف للشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد ١/ ٢٦١ ، والنحو الوافي للدكتور/ عباس حسن ٤/ ٢٦٢ .

(٣) انظر توضيح المقاصد ١/ ٣٢٣ ، وشرح قطر الندىٰ وبل الصدىٰ لابن هشام ص٤٦، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب للجوجري ١/ ١٨٨، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١/ ١٣٥ .

وقد بيَّن الشاطبيُّ العلة في إعرابها بالحركات الظاهرة في هذه الحالة فقال: " لأنَّها إذا صُغِّرَت رجعت أواخرها المحذوفة ، وأُدغِمَت في ياء التصغير ، وأُعرِبَت بالحركات ظاهرة فيها "[1] .

تعقيب :

بهذا يتضح أنَّ للتصغير أثرًا في إعراب الأسماء الستة فإذا دخلها التصغير أُعرِبَت بالحركات الظاهرة علىٰ آخرها وليس بالحروف

*** *** ***

٣ - يعمل المصدر عمل الفعل بشرط ألّا يكون مصغرًا

ذكر النحاة أنَّ من شروط عمل المصدر عمل الفعل ألَّا يكون المصدر مصغرًا، فلا يجوز نحو : أعجبني ضُرَيْبُك زيدًا ؛ وذلك لأنَّ التصغير من خصائص الأسماء ، والأسماء لا تعمل ، وكذلك يُبعِدُ المصدر عن شبه الفعل ، والأفعال لا تُصَغَّرُ ، وهذا رأي جمهور النحاة[2] .

وهناك من النحويين من اضطرب كلامه في هذه المسألة فمنع عمل المصدر مُصَغَّرًا في أحد كتبه فقال : " والتصغير يمنع المصدر عن العمل كما يمنع اسم الفاعل والمفعول ؛ لضعف معنىٰ الفعل بسبب التصغير الذي لا يدخل الأفعال ،

---

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ١/ ١٥٧ .

(٢) انظر اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٤٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٠٦، والتذييل والتكميل ١١/ ٥٧ ، ٥٨ ، وشرح قطر الندىٰ وبل الصدىٰ لاب نهشام ص٢٦١ ، وتوضيح المقاصد ٢/ ٨٤٢ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٥، وشرح الأشموني ٢/ ٢٠٢ .

ومن ثَمَّةَ يمنع الوصفُ ثلاثتَها عن العمل "[1] .

وقال في كتاب آخر مجيزًا عمل المصدر المصغر : " أمَّا المصدر فلا يعزله عن العمل كونه مسندًا إليه ، لقوة معنىٰ الفعل فيه ، إذ لا يعمل الفعل الذي هو الأصل في الفاعل ، ولا في المفعول إلا لتضمنه معنىٰ المصدر... فيجوز علىٰ هذا أن تقول : أعجبني ضربُك الشديدُ زيدًا ، وضُرَيْبُك زيدًا"[2].

وقد أجاز مجمع اللغة العربية بالقاهرة عمل المصدر مطلقًا ، ولم يقبل بعض الباحثين المحدثين هذا القرار ، وعلل ذلك بأنَّه مخالف لرأي جمهرة النحاة، وأنَّه لم يرد دليل علىٰ عمل المصدر مُصَغَّرًا[3] .

وهو الرأي الذي تميل إليه النفس ، لأنَّه يوافق رأي جمهور النحاة، ولعدم ورود دليل علىٰ جواز عمل المصدر مُصَغَّرًا من شعر أو نثر .

تعقيب :

مما سبق يظهر أثر التصغير في المصدر ، فإذا صُغِّر فلا يعمل علىٰ الرأي الراجح المشهور من أقوال النحاة .

*** *** ***

(١) شرح الكافية للرضي ٣/ ٤١١ .

(٢) شرح الشافية للرضي ١/ ١٢ .

(٣) انظر القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة جمعًا ودراسةً وتقويمًا لخالد بن سعود العصيمي ١٨٧ ، ١٨٨ .

٤ ـ من شروط عمل اسم الفاعل عمل الفعل ألّا يكون مصغرًا

من الشروط التي اشترطها النحاة في اسم الفاعل ليعمل عمل الفعل ألَّا يكون مُصَغَّرًا ، فلا يجوز أنْ يقال : هذا ضُوَيْرِبٌ زيدًا ؛ لأنَّ التصغير خاصة من خواص الأسماء ، ويبعدُ اسم الفاعل عن شبهه بالفعل، وهذا هو رأي البصريين والفراء ، أمَّا الكسائيُّ وباقي الكوفيين فيرون جواز عمل اسم الفاعل المُصَغَّرِ مستدلين بما رواه الكسائيُّ عن العرب : أَظُنُّنِي مُرتَحِلًا وسُوَيْرًا فرسخًا ، فقد نصب اسمُ الفاعل المصغر" سُوَيْرًا " المفعولَ به "فرسخًا" ، فدَلَّ ذلك علىٰ جواز عمله مُصَغَّرًا ، وقد رَدَّ المانعون ذلك بأنَّ "فرسخًا " ظرف ، والظرف تعمل فيه رائحة الفعل[1] .

وقد نُقِلَ عن النَّحَّاس أنَّه يرىٰ جواز عمله مُصَغَّرًا قياسًا علىٰ جواز عمله مُكَسَّرًا وأنَّه قال : " ليس تصغيره أعظم من تكسيره، وهو يعمل مُكَسَّرًا ، فأحرىٰ أَنْ يعمل إذا كان مُصَغَّرًا ؛ لأنَّ التصغير قد يوجد في ضرب من الأفعال ، والتكسير لا يوجد فيها "[2] .

وأُجِيبَ عن ذلك بأنَّ التكسير إِنَّما وقع في اسم الفاعل بعد استقرار العمل فيه قبل التكسير بسبب الجريان فلم يؤثر فيه[3] .

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٧٤ ، وشرح ابن الناظم علىٰ ألفية ابن مالك ص٣٠٦، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٦٧ ، ٢٢٦٨ ، والتذييل والتكميل ١٠/ ٣٠٤، ٣٠٥، وتوضيح المقاصد ٢/ ٨٥١ ، ومغني اللبيب ص٥٦٨ ، وشرح شذور الذهب للجوهري ٢/ ٦٨٧ ، وشرح الأشموني ٢/ ٢١٦ .

(٢) انظر التذييل والتكميل ١٠/ ٣٠٥ ، وانظر همع الهوامع ٣/ ٦٩ ، ٧٠ .

(٣) انظر المصدر السابق ١٠/ ٣٠٥ .

وقد بَيَّن بعضهم الفرق بين اسم الفاعل المُصَغَّر واسم الفاعل المُكَسَّر مع أنَّهما يستويان في تغيير نظم الواحد بأنَّ التصغير لم يمنع العمل لتغيير نظم الواحد فحسب ، بل لكونه مُغَيِّرًا نظم الواحد ، ومُحدِثًا فيه معنًىٰ غير لائق بالفعل وهو معنىٰ الوصفية ، فإنَّ معنىٰ قولك : ضُوَيْرِب : ضاربٌ صغير ، والجمع وإن غير نظم الواحد ليس مُحدِثًا في المجموع معنىٰ لا يليق بالفعل ؛ لأنَّ الجمع بمعنىٰ العطف ، فإنَّ معنىٰ قولك : "ضُرَّاب" ضارب وضارب وضارب ، والعطف لائق بالفعل ، فلذلك امتنع عمل اسم الفاعل بالتصغير دون التكسير[1] .

ونُقِلَ عن ابن مالك أنَّه وصف الرأي القائل بجواز عمل اسم الفاعل مُصَغَّرًا بالقوة .

قال السيوطيُّ : قال ابن مالك في التحفة هو قوىٰ بدليل إعماله محولاً للمبالغة باعتبار المعنىٰ دون الصورة[2] .

ونسب أبو حيان لابن عصفور أنَّه قال : إذا كان الوصف لا يستعمل إلا مُصَغَّرًا، ولم يلفظ به مُكَبَّرًا جاز إعماله ، واستدل بقول الشاعر :

فَمَا طَعمُ رَاحٍ فِي الزُّجَاجِ مُدَامَةٍ

تَرَقرَقُ فِي الأَيدِي كُميتٍ عَصِيرُهَا[3]

---

(١) انظر تمهيد القواعد ٦/ ٢٧٢٧ ، ٢٧٢٨ .

(٢) همع الهوامع ٣/ ٧٠ .

(٣) البيت من الطويل ، نسب لمضَرِّس بن ربْعيّ في المقاصد النحوية ٣/ ١٤٤٠ ، وورد غير منسوب في ارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٦٨ ، وتوضيح المقاصد ٢/ ٨٥١ ، وهمع الهوامع ١٣/ ٧٠ ، وشرح الأشموني ٢/ ٢١٧ ، وحاشية الصبان ٢/ ٢٩٤ .

في رواية جر " كُمَيْتٍ " حيث أعمل اسم الفاعل المُصَغَّر "كميتٍ" فرفع الفاعل " عصيرُها "[1] .

واعتُرِضَ عليه بأنَّ الخلاف في عمل اسم الفاعل المُصَغَّر في نصب المفعول به ، وليس في رفع الفاعل ، وبأنَّ في كون "كميت" اسم فاعل مُصَغَّرًا نظرًا[2] .

تعقيب :

مما سبق أرىٰ أنَّ الرأي الراجح هو منع إعمال اسم الفاعل المُصَغَّر عمل الفعل ؛ لأنه لم يرد عن العرب في شاهد يخلو من الاعتراض عليه . وعليه يظهر أثر التصغير في اسم الفاعل ، فإذا صُغِّر امتنع عمله عمل الفعل .

*** *** ***

٥ ـ إتباع حركة المنادى حركة " ابن " إذا كان غير مُصَغَّرٍ

إذا وصف المنادىٰ بـ " ابن " أو " ابنة " وكانا مضافين إلىٰ علم، أو كنية، أو لقب ، نحو : يا زيد بنَ عمروٍ ، ويا خالد بنَ أبي عمروٍ، ويا بكر ابنَ بطةٍ ففي المنادىٰ وجهان :

أحدهما : بناء المنادىٰ علىٰ الضَّمِّ ، ونصب الصفة "ابن" .

الآخر : وهو الأكثر إتباع حركة المنادىٰ حركة الصفة وحذف ألفه من الخَطِّ بشرط أن تكون الصفة "ابن" مفردةً ، غيرَ مُثَنَّاةٍ ، ولا مجموعةٍ، وغيرَ مُصَغَّرَةٍ ،

والشاهد فيه قوله " كُميتٍ عصيرُهُا " حيث أعمل اسم الفاعل المُصَغَّر " كُمَيْتٍ " فرفع "الفاعل" " عصيرُ " وروىٰ البيت برفع " كميتٌ " ولا شاهد فيه علىٰ هذه الرواية ؛ لأنَّ " كميتٌ " تكون حينئذ خبرًا مقدمًا و"عصيرُها" مبتدأ مؤخرًا .

(١) انظر ارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٦٧ ، ٢٢٦٨ .

(٢) انظر حاشية الصبان ٢/ ٢٩٤ .

وغيرَ مفصول بينها وبين الموصوف ، فإنْ انتقض بعض هذه الشروط لزم بناء المنادىٰ علىٰ الضَّمِّ ، نحو : يا زيدُ ويا عمرو ابني خالد ، ويا زيدُ وبكرُ وعمرو بني محمد، ويا زيدُ بُنَيَّ عمروٍ ، ويا زيدُ وبكرُ ابن خالد بضم المنادىٰ ؛ والعلة في عدم جواز إتباع حركة المنادىٰ حركة الصفة، وعدم جواز حذف الألف من الخَطِّ مع انتفاء شرط من هذه الشروط – هو قلة الاستعمال[1] .

تعقيب :

مما سبق يتضح أثر التصغير في " ابن " إذا وقع صفة للمنادىٰ، وكان مضافًا إلىٰ علم ، أو لقب ، أو كنية ، ودخله التصغير لم تُحذَف ألفُهُ في الخَطِّ ، ولم تُتبَع حركةُ المنادىٰ حركتَهُ .

*** *** ***

٦ - المصدر المصغر " رُوَيدًا " بين الإعمال والإهمال

ذكر النحاةُ أنَّ هناك نوعًا من المصدر النائب عن الفعل جاء مصغرًا، وذلك نحو قولك : " رُوَيدًا " فهو في هذه الحالة معربٌ ، ويجوز إضافته إلىٰ الفاعل ، نحو قولك : رُوَيدَ زيدٍ ، واختلف النحاة في النصب به، فذهب المبرد إلىٰ أنَّه لا يجوز ؛ لأنَّ التصغير يمنع عمل المصدر كما منع اسم الفاعل من العمل ؛ لأنَّ التصغير من خواص الأسماء، والاسم المنصوب بعد " رُوَيدًا " في هذه الحالة يكون بالفعل الناصب لـ " رُوَيدًا " ، وذهب آخرون إلىٰ أنَّه يجوز النصب به[2] .

واختلف المجيزون لعمله في العلة التي عمل لأجلها وهو مُصَغَّر، ولم يعمل اسم الفاعل المُصَغَّر ، فذهب الفارسي إلىٰ أنَّه عمل وهو مُصَغَّرٌ حملًا علىٰ " رُوَيد " اسم الفعل ، لمشابهته له في اللفظ كقول الشاعر :

---

(١) انظر شرح الكافية لابن فلاح النحوي ٢/ ٣٢ .

(٢) انظر التذييل والتكميل ٦/ ١٧٨ ، وتمهيد القواعد ٨/ ٣٨٥٥ .

رُوَيـدَ عَلِيًّـا جَـدُّ مـا ثَـديُ أُمِّهِـم إِلَينَـا وَلَكِـنْ وُدُّهُـم مُتَمَـاينُ[1]

وهذا يعني أنَّ الفارسي يرىٰ عدم جواز عمل المصدر الموضوع موضع الفعل المُصَغَّر عدا " رُوَيدًا "[2] .

وزعم أبو بكر بن طاهر ، وابن خروف أنَّ العلة في جواز إعماله أنَّ عمله ليس بالشبه كاسم الفاعل ، وإنَّما عمل لوضعه موضع الفعل، فلا يؤثر التصغير في إعماله ، بخلاف اسم الفاعل ، فعمله لشبهه بالفعل المضارع، والتصغير يبعده عن شبه الفعل ، فلا يجوز عمله مصغرًا[3] .

ويرىٰ البعض أنَّ هذا الرأي هو الصحيح عنده ، سواءً في ذلك "رويدًا" أو غيرها من المصادر المُصَغَّرة الموضوعة موضع الفعل[4] .

وأرىٰ أنَّ الراجح من الرأيين السابقين هو الرأي الذىٰ يجوز "إعمال "رويدًا " في الاسم المنصوب بعده ؛ لوروده في الشعر العربي .

تعقيب :

مما سبق يظهر أثرُ التصغير علىٰ الرأي الذىٰ يمنع عمل المصدر الموضوع موضع الفعل المُصَغَّر .

*** *** ***

(١) البيت من الطويل ، وهو للمعطل الهذلي في ديوان الهذليين ٢/ ٤٦ ، ولمالك بن خالد الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١/ ١١٦ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١/ ٤٨ ، ونسب إلىٰ الهذليين دون تعيين اسم في الكتاب ١/ ٢٤٣ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ١٤٥ ، ولسان العرب (مأن) ، وورد غير منسوب في: المقتضب ٣/ ٢٠٨ ، ٣/ ٣٧٨ ، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ١/ ١٨٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٢٦ ، والتذييل والتكميل ١١/ ١١٣ ، وشرح الأشموني ٣/ ٩٨ =

= والشاهد في قوله : " رويدَ عليًّا ، حيث نصب " عليًّا " بالمصدر المصغر "رُوَيدَ".

(٢) انظر التذييل والتكميل ١١/ ١١٢ ، وتمهيد القواعد ٨/ ٣٨٥٥ .

(٣) انظر التذييل والتكميل ١١/ ١١٣ ، وتمهيد القواعد ٨/ ٣٨٥٥ .

(٤) انظر التذييل والتكميل ١١/ ١١٣ .

المبحث الثالث: الأحكامُ التي يُستَدَلُّ على صِحَّتِهَا بالتصغيرِ

١ ـ من علامات الاسم التصغير

ذكر النحاة أنَّ التصغير علامة من العلامات التي تميز الاسم عن قسيميه : الفعل والحرف ، نحو : " زُيَيد " ، و " عُمَير " في تصغير : " زيد " " وعمرو"[١].

وذكر بعضهم في تعليل ذلك أنَّ التصغير في معنىٰ النعت الذي هو حكم في المعنىٰ علىٰ المنعوت فكذلك التصغير[٢] .

وأجاب بعضهم عن اعتراض قد يرد علىٰ جعل التصغير علامة من علامات الاسم وهو أنَّه قد يدخل بعض الأفعال بأنَّه خاصة من خواص الاسم إذا لحقه فإنَّه يتناول لفظه ولا يراد بتصغيره تصغير شئ غيره فى معناه ، وإذا لحق الفعل تناول لفظه ، وكان المراد بتصغيره تصغير مصدره كقولك في التعجب : ما أحيسنه! وما أميلحه! فالتصغير تناول لفظ الفعل والمراد تصغير المصدر وهو الحسن والملاحة[٣] .

تعقيب :

مما سبق يظهر أثر التصغير فى الكلمة ، فإذا قبلت التصغير كان ذلك علامة من علامات اسميتها .

*** *** ***

(١) انظر أسرار العربية ص٣٩ ، والأشباه والنظائر في النحو ٢/ ٨ ، وحاشية الخضري علىٰ شرح الأشموني ١/ ٥١٨ ، والنحو الوافي ١/ ٢٩ .

(٢) انظر كشف المشكل في النحو للحيدرة اليمني ص١٣ .

(٣) انظر المرتجل في شرح الجمل ص٨ ، ٩ .

٢ - استدلال الكوفيين بتصغير " مَا أَفعَلَ " على اسميته

اختلف البصريون والكوفيون في " أَفْعَلَ " من قولك في التعجب "مَا أَحسَنَ زيدًا! " اسمٌ هي أم فعلٌ ؟ فذهب الكوفيون إلىٰ أنَّها اسم ، وذهب البصريون إلىٰ أنَّها فعل .

ومن الأدلة التي استدل بها الكوفيون علىٰ اسميتها أنَّه يدخلها التصغير ، والتصغير من خصائص الأسماء ومنه قول الشاعر :

يَا مَا أُمَيْلِحَ غِزلَانًا شَدَنَّ لَنَا

مِنْ هُؤَلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ(١)

فـ" أُمَيْلِحَ " تصغير " أَملَح " ، وذكروا أنَّ ذلك ورد كثيرًا في الشعر والنثر .

وقد أجاب البصريون عن دليل الكوفيين بالآتي :

الأول : أنَّ التصغير الذي لحق " أفعل " تناوله لفظًا لا معنىً ؛ لأنَّ المراد تصغير المصدر ، وجاز تصغير لفظ الفعل والمراد المصدر ؛ لأنَّ الفعل يقوم في

---

(١) البيت من البسيط ، وهو منسوب إلىٰ مجنون ليلىٰ في ديوانه ص ١٣٠ ، ونسب لآخرين في لسان العرب (شدن) ، والمقاصد النحوية ١/ ٢٨٠ ، ٣/ ١٤٧٥ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٢٦٢ ، وخزانة الأدب ١/ ٩٨ ، ٩/ ٣٦٣ ، وورد غير منسوب في شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٣٥٦ ، ٣/ ٤٥٧ ، ٤/ ٤١٦ ، والحجة للقراء السبعة ٣/ ٤٨ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٢٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٧٤ ، ٢/ ٣٦٢ ، ٣/ ٤٢٩ ، ٤/ ٤١٢ ، والتبيين عن مذاهب النحويين ص٢٩ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٥٨٣، والتذييل والتكميل ٣/ ١٩٠، ١٠/ ٢٠٧ .

والشاهد في قوله (أُمَيْلِح) حيث صُغِّرَ " ما أملَحَ! " فاحتج به الكوفيون علىٰ أنَّ صيغة " ما أفعل " اسم ؛ لأن التصغير من خصائص الأسماء .

الذكر مقام مصدره ، لأنَّه يدل عليه بلفظه ، ولهذا يعود الضمير إلىٰ المصدر بذكر فعله وإنْ لم يجرِ له ذكر كقوله تعالىٰ : ﴿ وَلَا يَحسَبَنَّ الَّذِينَ يَبخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللهُ مِنْ فَضلِهِ هُوَ خَيرًا لَهُم ﴾ (١). ونظير هذا إضافتهم اسم الزمان إلىٰ الفعل نحو قوله تعالىٰ : ﴿ هَذَا يَومُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدقُهُم ﴾ (٢). وإن كانت الإضافة إلىٰ الأفعال غير جائزة ، وإنما جاز ذلك ؛ لأنَّ المقصود بالإضافة إلىٰ الفعل مصدره، والتقدير: هذا يومُ نفع الصادقين صدقهم (٣).

الثاني : أنَّ التصغير دخل " أفعل " في التعجب حملاً. علىٰ أفعل التفضيل لاشتراكهما في التعجب والوزن والأصل وإفادة التفضيل والمبالغة، كما يجوز أنْ تقول : غلمانُك أُحَيْسِنُ الغلمان ، وغزلانُك أُمَيْلِحُ الغزلان جاز أنْ تقول : " ما أُحَيْسِنَ زيدًا! ، وما أُمَيْلِحَ غزلانًا! " ، وكما يمتنع أنْ يقال: "ما أَعرَجَه! " امتنع أن يقال : " هو أَعرَجُ منك " و " هو أَعرَجُ القوم " وهذا من باب إعطاء الشئ حكم الشئ لمشابهته له لفظًا ومعنىً (٤) .

الثالث : أنَّ " أَفعَل " التعجب لمَّا لزم طريقةً واحدةً وهي صيغة الماضي أشبه الأسماء في الجمود فلحقه بعض أحكامها وهو التصغير، وحمل الشئ علىٰ الشئ

---

(١) سورة آل عمران من الآية : ١٨٠ .

(٢) سورة المائدة من الآية : ١١٩ .

(٣) انظر أسرار العربية ص١١٧ ، ١١٨ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٢٦ وما بعدها ، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ص٢٨٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٤٢٩ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٥٨٣، وهمع الهوامع ٣/ ٣٩١ .

(٤) انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٣٥٥ ، وأسرار العربية ص١١٧، ١١٨، والإنصاف ١/ ١٣٩ ، ١٤٠ ، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٩٨، ومغني اللبيب ص٨٩٤ .

في بعض أحكامه لا يخرجه عن أصله ، فاسم الفاعل محمول علىٰ الفعل في العمل ولم يخرج عن اسميته ، والفعل المضارع محمول علىٰ الاسم في الإعراب ولم يخرج عن فعليته[1] .

وحكىٰ ابن مالك عن ابن كيسان أنَّه أجاز القياس علىٰ ما ورد عن العرب من تصغير " أفعل " في التعجب ، وكذلك قياس " أفعل" عليه فقال في التسهيل : " وشَذَّ تصغيرُ " أَفعَلَ " مقصورًا علىٰ السماع ، خلافًا لابن كيسان في اطِّرَادِه " وقياس " أَفعِل " عليه "[2] .

وقال في الشرح بعد أن أورد البيت السابق : " وهو في غاية الشذوذ فلا يقاس عليه فيقال في : ما أجمَلَه! ، وما أظرَفَه! ما أُجَيْمِلَه! ، وما أُظَيْرِفَه! ؛ لأنَّ التصغير وصف في المعنىٰ والفعل لا يوصف فلا يُصَغَّرُ، وأجاز تصغير " أفعِل " ، وضَعفُ رأيِهِ في ذلك بَيِّنٌ وخِلَافُه مُتَعَيِّنٌ"[3] .

وبهذا يتضح رأي ابن مالك وهو القول بشذوذ ما ورد من تصغير "أفعل" التعجب وخروجه عن القياس وعدم جواز القياس عليه .

أما أبو حيَّان فيرىٰ أنَّ رأي ابن كيسان باطراد تصغير "أفعل" في التعجب هو نصُّ كلام البصريين والكوفيين وأورد قول سيبويه : "وسألت الخليل عن قول العرب : " ما أُمَيْلِحَه! " فقال : لم يكن ينبغي أن يكون في القياس ، لأن الفعل لا

(١) انظر أسرار العربية ص ١١٧ ، ١١٨ ، والإنصاف ١/ ١٤٢ ، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٩٨ .

(٢) التسهيل ص١٣١ ، وانظر المغني ص٨٩٤ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٠ ، واللمحة في شرح الملحة ١/ ٥٠٦ .

يُحَقَّرُ ... وليس كشيء من الفعل ولا شيء مما يسمىٰ به الفعل يُحَقَّرُ إلا هذا وحده وما أشبهه من قولك : ما أفعَلَه! "[1] .

ثم قال أبو حيَّان مُعَقِّبًا علىٰ نصِّ سيبويه السابق : فدلَّ قوله "إلا هذا وما أشبهه من قولك : ما أفعَلَه علىٰ أنَّ تصغيره مقيسٌ ، فتقول : ما أُظَيْرِفَه! ، وما أجيمله! وكذلك ما يقال فيه : ما أفعله! "[2] .

ونقل ابن هشام عن الجوهري أنَّه لم يسمع من ذلك إلا " أَحسَنَ"، و"أَملَحَ " وذكر أنَّ النحويين مع ذلك قاسوه ، وأنَّ ابن مالك لم يحكِ اقتياسه إلَّا عن ابن كيسان ، ثم ردَّ هذا القياس[3] .

وشرط بعض المحدثين جواز هذا القياس علىٰ هذا الشذوذ يعني ما ورد من تصغير " ما أَملَحَ " و" ما أَحسَنَ " إذا أريد به مع التعجب التَّحَبُّب كما ورد في البيت، وذكر أنَّه يجوز أنْ نقيس عليه فنقول : " ما أُحَيْلَاه! وما أُدَيْنَاه إلىٰ قلبي ! ، وما أُظَيْرِفَ حديثَهُ ! وما أُظَيْرِفَ مجلسَهُ! "[4] .

وأكتفي بهذا القدر من هذه المسألة الخلافية بين النحاة وهو تسليط الضوء علىٰ دليل واحدٍ من أدلة الكوفيين علىٰ أنَّ " أفعل " في التعجب اسم وهو وروده مُصَغَّرًا ، وجواب البصريين عليه ، وموقف العلماء المتأخرين من ذلك .

تعقيب :

مما سبق يتضح أثر التصغير في " أَفعَل " في التعجب حيث استدل به الكوفيون

---

(١) الكتاب ٢/ ٤٧٧ ، ٤٧٨ .

(٢) انظر التذييل والتكميل ١٠/ ٢٠٨ .

(٣) انظر المغني ص ٨٩٤ .

(٤) انظر جامع الدروس العربية ١/ ٧٣ .

علىٰ اسميتها ، وجواب البصريين عن ذلك ، وموقف العلماء المتأخرين حيث منع بعضهم القياس علىٰ ما ورد من ذلك ، وأجاز البعض الآخر شارطًا ذلك ببعض الشروط ، وهو الرأي الذي تميل إليه النفس حيث إِنَّه ورد في كلام العرب شعرًا ونثرًا .

*** *** ***

٣ ـ استدلال النحاة بتصغير "حَبَّذَا" على كونه اسمًا واحدًا

ذهب فريقٌ من النحاة إلىٰ أنَّ " حَبَّذا " مركبة من " حَبَّ" فعل ، و "ذا" فاعل ، والاسم الواقع بعده يجوز فيه ما جاز في الاسم المخصوص بالمدح والذَّمِّ في باب " نعم " و " بئس " ، وليست " حبَّذَا " علىٰ هذا الرأي اسمًا واحدًا[١] .

وذهب فريق إلىٰ أنَّ " حَبَّذَا " رُكِّبَ من " حَبَّ " و " ذَا " وصار كلمة واحدة، وغُلِّبَ فيها جانب الفعلية ، والاسم المرفوع بعدها هو الفاعل[٢].

وذهب فريق إلىٰ " أنَّ " حَبَّ " رُكِّبَ مع " ذَا " وصار كلمة واحدة غُلِّب فيها جانب الاسمية ، وهو ما ذهب إليه المبرد[٣] ، وابن السراج[٤] ، والسيرافي[٥] ، والفارسي[٦] ، وابن عصفور[٧] ، ونُسِبَ إلىٰ الخليل وسيبويه[١]

---

(١) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٦٠٩ ، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٨ ، وتوضيح المقاصد ٢/ ٩٢٨ .

(٢) انظر اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٨ ، وتوضيح المقاصد ٢/ ٩٢٩ .

(٣) انظر المقتضب ٢/ ١٤٥ .

(٤) انظر الأصول في النحو ١/ ١١٥ .

(٥) انظر شرح كتاب سيبويه ٣/ ٨ .

(٦) انظر المسائل البصريات ٢/ ٨٤٧ .

(٧) انظر شرح جمل الزجاجي ١/ ٦١١ .

وسبب اضطراب النحاة في نسبة هذا الرأي أو خلافه إلىٰ سيبويه اختلافهم في تفسير عبارته في كتابه حيث قال : " وزعم الخليل – رحمه الله – أنَّ " حبَّذا " بمنزلة " حبَّ الشيءُ " ، ولكنَّ " ذَا " و " حَبَّ " بمنزلة كلمة واحدة ، نحو " لولا " وهو اسم مرفوع كما تقول يا ابن عَمَّ فالعَمُّ مجرور، ألا ترىٰ أنَّك تقول للمؤنث حَبَّذَا ، ولا تقول : حَبَّذَة ، لأنَّه صار مع حَبَّ علىٰ ما ذكرت، وصار المذكر هو اللازم ؛ لأنَّه صار كالمثل[٢] .

قال أبو حيَّان بعد أنْ أورد نصَّ سيبويه السابق : " وممن ذهب إلىٰ أنَّه بمجموعه اسم السيرافيُّ وغيرُه ، وحملوا كلام سيبويه في قوله : "وهو اسم مرفوع " علىٰ أنَّ " وهو " عائد علىٰ قوله : " ولكنَّ ذَا وحَبَّ " بمنزلة كلمة واحدة ، أي: و " وحَبَّذَا " اسم مرفوع ، والقائل الآخر يقول: "وهو" عائد علىٰ " ذَا " وحده"[٣] .

ومن الأدلة التي استدل بها أصحاب الرأي القائل بأنَّ " حبذا " كلمة واحدة غُلِّبَ فيها جانب الاسمية ، تصغير " حَبَّذَا " فيقال فيه : " ما أُحَيْبِذَه! " فقد صَغَّرُوه تصغير المفرد ، والتصغير من خواص الأسماء .

وقد رُدَّ هذا الدليل بأنَّ التصغير شاذ فلا يعتمد عليه فلا تهدم به القاعدة[٤] .

ولأصحاب هذا الرأي أدلة أخرىٰ لا أرىٰ داعيًا لذكرها هنا فالبحث خاص

---

(١) انظر توضيح المقاصد ٢/ ٩٢٨ .

(٢) الكتاب ٢/ ١٨٠ .

(٣) التذييل والتكميل ١/ ١٦١ .

(٤) انظر اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٨ ، والتذييل والتكميل ١/ ١٦١، وشرح ألفية ابن معط للرعيلي ٥/ ٢٦٣ .

بأثر التصغير في أدلة أصحاب هذا الرأي .

تعقيب :

مما سبق يمكنني القول بأنَّ التصغير كان له أثرٌ عند أصحاب الرأي القائل بجعل " حَبَّذَا " كلمة مفردة يَغلِبُ عليها جانب الاسمية ، وإن كان هذا الأثر ضعيفًا عند أصحاب الآراء الأخرىٰ حيث وصفوه بالشذوذ ، وهو ما تميل إليه النفس حيث لم يرد في كلام العرب شعرًا أو نثرًا .

*** *** ***

خاتمة

الحمد لله بفضله تتم الصالحات ، والصلاة والسلام علىٰ سيدنا محمد خاتم الأنبياء والرسالات ، وعلىٰ آله وصحبه الطيبين الطاهرين الثقات .

أما بعد ...

فهذه أهم نتائج البحث :

١ ـ جَوَّزَ ابن الضائع جمع مُصَغَّر المؤنث بالألف والتاء ، ووصفه بعض المحدثين بأنَّه لم يصب في ذلك مع نَصِّ العلماء علىٰ منعه .

٢ ـ اضطرب كلام الرضيِّ في جواز عمل المصدر المُصَغَّر ، فذكر في أحد كتبه عدم جواز ذلك ، وجَوَّزَهُ في البعض الآخر .

٣ ـ أجاز مجمع اللغة العربية بالقاهرة عمل المصدر مطلقا مُصَغَّرًا وغيرَ مُصَغَّرٍ ، ولم يقبل ذلك بعض المحدثين ، وَرَدَّهُ بأنَّ المصدر المُصَغَّر لم يَثبُت عملُهُ في شعرٍ أو نثرٍ .

٤ ـ ذكر أبو حيَّان أنَّ نصَّ كلام سيبويه في مسألة جواز تصغير " ما أَفعَلَ! " في التعجب يدلُّ علىٰ أَنَّ تصغيره مقيسٌ .

٥ ـ ذكر بعض المحدثين أَنَّه يجوز القياس علىٰ تصغير " ما أُمَيلِحَ! " و " ما أُحَيسِنَ! " إذا أُرِيدَ به مع التعجب التَّحَبُّبُ والتَّودُّدُ .

٦ ـ ذكر أبو حيان أنَّ سبب اختلاف بعض النحاة في أصل " حَبَّذا " هل هو كلمةٌ واحدةٌ يغلب عليها جانب الاسمية ، أو مركب من فعل وفاعل؟ هو اختلافهم في تفسير نصِّ سيبويه في ذلك .

وصلىٰ الله وسلم وبارك علىٰ سيدنا محمدٍ وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

﴿ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِالله عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ (١).

د/ السيد علي أحمد سليم

(١) سورة هود من الآية ٨٨ .

ثبت المصادر والمراجع

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيَّان ـ تحقيق : رجب عثمان محمد ـ الناشر : مكتبة الخانجي ـ القاهرة ـ (دون تاريخ) .

٢. أسرار العربية لأبي البركات الأنباري ـ الناشر ـ دار الأرقم ـ الطبعة الأولىٰ ـ (١٤٢٠ ه – ١٩٩٩ م) .

٣. الأشباه والنظائر لجلال الدين السيوطي ـ الناشر : دار الكتب العلمية ـ الطبعة الأولىٰ (١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م) .

٤. الأصول في النحو لابن السراج ـ تحقيق : عبد الحسين الفتلي ـ الناشر ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ (دون تاريخ) .

٥. أمالي ابن الحاجب ـ تحقيق : الدكتور / فخر صالح سليمان قدارة ـ الناشر : دار الجيل ـ بيروت ، دار عمار ـ الأردن (دون تاريخ) .

٦. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري ، تحقيق : الشيخ / محمد محيي الدين عبد الحميد ـ الناشر : المكتبة العصرية ـ الطبعة الأولىٰ (١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م) .

٧. أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك ـ تحقيق : يوسف الشيخ محمد البقاعي ـ الناشر : دار الفكر للطباعة والتوزيع (دون تاريخ) .

٨. إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ـ تحقيق : الدكتور / محمد بن حمود الدعجاني ـ الناشر : دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ـ الطبعة الأولىٰ (١٤٠٨ه ـ ١٩٨٧م) .

٩. البديع في علم العربية لابن الأثير ـ تحقيق : فتحي أحمد علي الدين ـ الناشر ـ جامعة أم القرىٰ ـ المملكة العربية السعودية ـ الطبعة الأولىٰ(١٤٢٠ ه – ١٩٩٩ م) .

١٠. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبىٰ حيان الأندلسىٰ ـ تحقيق : الدكتور/ حسن هنداوي ـ الناشر : دار القلم ـ دمشق ـ الطبعة الأولىٰ (دون تاريخ) .

١١. التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ـ نشر : دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة الأولىٰ (١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م) .

١٢. التعليقة علىٰ كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي ـ تحقيق : الدكتور / عوض بن حمد القوزي ـ الناشر : مركز النخب العلمية ـ الطبعة الأولىٰ (١٤١٠ ه – ١٩٩٠ م) .

١٣. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ـ تحقيق : أد/ علىٰ محمد فاخر ، وأد/ علىٰ السنوسىٰ محمد وآخرين، نشر: دار السلام ـ القاهرة ـ الطبعة الأولىٰ (١٤٢٨هـ) .

١٤. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ـ تحقيق : الأستاذ الدكتور / عبد الرحمن علي سليمان ـ الناشر : دار الفكر ـ الطبعة الأولىٰ (١٤٢٨ ه – ٢٠٠٨ م) .

١٥. جامع الدروس العربية لمصطفىٰ الغلاييني ـ الناشر : المكتبة العصرية ـ صيدا ـ بيروت ـ الطبعة الثامنة والعشرون (١٤١٤ه ـ ١٩٩٣م) .

١٦. حاشية الخضري علىٰ شرح ابن عقيل علىٰ ألفية ابن مالك ـ الناشر : دار الفكر للطباعة والنشر ـ (دون تاريخ) .

١٧. حاشية الصبان علىٰ شرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك ـ الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الأولىٰ (١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م) .

١٨. الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي ـ تحقيق : بدر الدين قهوجي ـ وبشير جويجابي ـ الناشر : دار المأمون للتراث ـ دمشق ـ الطبعة الثانية (١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م) .

١٩. خزانة الأدب ولب لباب السان العرب لعبد القادر البغدادي ـ تحقيق وشرح : الشيخ / عبد السلام محمد هارون ـ الناشر: مكتبة الخانجي ـ القاهرة ـ الطبعة الرابعة (١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م) .

٢٠. ديوان لبيد بن ربيعة العامري ـ الناشر : دار صادر ـ بيروت (دون تاريخ) .

٢١. ديوان مجنون ليلىٰ ـ جمع وتحقيق وشرح : عبد الستار أحمد فرج ـ الناشر : مكتبة مصر ـ (دون تاريخ) .

٢٢. ديوان الهذليين ، ترتيب وتعليق : محمد محمود الشنقيطي ـ الناشر: الدار القومية للطباعة والنشر ـ القاهرة (١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٥م) .

٢٣. الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر بن الأنباري ـ تحقيق : الدكتور / حاتم صالح الضامن ـ الناشر : مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ الطبعة الأولىٰ (١٤١٢ه ـ ١٩٩٢م) .

٢٤. شرح أبيات سيبويه للسيرافي ـ تحقيق : الدكتور / محمد علي هاشم ـ الناشر : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (١٣٩٤ه ـ ١٩٧٤م) .

٢٥. شرح أشعار الهذليين لأبي سعيد السكري ـ تحقيق : عبد الستار أحمد فرج ـ الناشر : مكتبة دار العروبة ـ القاهرة (دون تاريخ) .

٢٦. شرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك ـ الناشر : دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الأولىٰ (١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م) .

٢٧. شرح ابن عقيل علىٰ ألفية ابن مالك ـ تحقيق : الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد ـ الناشر : دار التراث ـ القاهرة ـ الطبعة العشرون (١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م) .

٢٨. شرح ابن الناظم علىٰ ألفية ابن مالك ـ محمد باسل عيون السود ـ الناشر : دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة الأولىٰ (١٤٢٠ه ـ ٢٠٠٠م) .

٢٩. شرح ألفية ابن معطٍ للرعيني ـ تحقيق ودراسة ـ رسالة دكتوراه للباحث / حسن محمد عبد الرحمن أحمد في كلية اللغة العربية في جامعة أم القرىٰ بمكة المكرمة (١٤١٤ه ـ ١٩٩٤م) .

٣٠. شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق : الدكتور/ عبد الرحمن السيد، والدكتور / محمد بدوي المختون ـ الناشر : دار هجر ـ مصر ـ الطبعة الأولىٰ (١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م) .

٣١. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ـ تحقيق : الدكتور / صاحب أبو جناح ـ الناشر : جامعة الموصل ، دار الكتب للطباعة والنشر ـ الطبعة الأولىٰ (١٤٢٠ه ـ ١٩٨٠م) .

٣٢. شرح شافية ابن الحاجب للرضي ـ تحقيق : محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف ، محمد محيي الدين عبد الحميد ـ الناشر : دار الكتب العلمية ـ بيروت (١٤٠٢ه ـ ١٩٨٢م) .

٣٣. شرح شذور الذهب للجوجري ـ تحقيق : نواف بن جزاء الحارثي ـ الناشر : عمادة البحث العلمي في الجامعة الإسلامية ـ المدينة المنورة ـ الطبعة الأولىٰ (١٤٢٣ه ـ ٢٠٠٤م) .

٣٤. شرح شذور الذهب فىٰ معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري ـ تحقيق/ عبد الغني الدقر ـ نشر: الشركة المتحدة للتوزيع ـ سوريا (دون تاريخ) .

٣٥. شرح شواهد المغني للسيوطي ـ تحقيق : أحمد ظافر كوجان ، محمد محمود ابن التلاميذ التركزي الشنقيطي ـ الناشر : لجنة التراث العربي (١٣٨٦ه ـ ١٩٦٦م) .

٣٦. شرح قطر الندىٰ وبل الصدىٰ لابن هشام الأنصاري ـ تحقيق : الشيخ / محمد محيي الدين عبد الحميد ـ الناشر : مكتبة القاهرة ـ الطبعة الحادية عشرة (

١٣٨٣هـ) .
٣٧. شرح كافية ابن الحاجب لابن جماعة ـ تحقيق : الدكتور / محمد محمد داود ـ دار المنار للنشر والتوزيع ـ القاهرة (دون تاريخ) .
٣٨. شرح كافية ابن الحاجب للرضي ـ تحقيق الدكتور / عبد العال سالم مكرم ـ عالم الكتب ـ القاهرة ـ الطبعة الأولىٰ (١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م)
٣٩. شرح الكافية في النحو لابن فلاح اليمني ـ تحقيقًا ودراسةً ـ رسالة دكتوراه للباحث/ نصار بن محمد بن حسين بن حميد الدين في كلية اللغة العربية في جامعة أم القرىٰ بمكة المكرمة (١٤٢١هـ)
٤٠. شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تحقيق : الدكتور / عبد المنعم أحمد هريدي، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أم القرىٰ بمكة المكرمة (دون تاريخ) .
٤١. شرح كتاب سيبويه للسيرافي ، تحقيق : أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي ، الناشر :دار الكتب العلمية (دون تاريخ)
٤٢. شرح المفصل لابن يعيش ـ الناشر : دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الأولىٰ (١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م) .
٤٣. الصحاح (تاج الفقه وصحاح العربية) للجوهري ـ تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار ـ الناشر : دار العلم للملايين ـ بيروت ـ الطبعة الرابعة (١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م) .
٤٤. عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس ـ تحقيق : بسام عبد الوهاب الجابي ـ الناشر : دار ابن جزم ، الجفان والجابي للطباعة والنشر ـ الطبعة الأولىٰ (١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م) .
٤٥. فقه اللغة وسر العربية للثعالبي ـ تحقيق : عبد الرازق المهدي ـ الناشر ـ دار

إحياء التراث العربي ـ الطبعة الأولىٰ(١٤٢٢ه ـ ٢٠٠٢م)

٤٦. القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ـ جمعًا ودراسةً وتقويمًا إلىٰ نهاية الدورة الحادية والستين عام (١٤١٥ه ـ١٩٩٥م) لخالد بن سعود العصيمي ـ الناشر : دار التدمرية ـ الرياض ـ

٤٧. الكتاب لسيبويه ـ تحقيق : الشيخ / عبد السلام محمد هارون ـ طبع مكتبة الخانجي ـ القاهرة ـ الطبعة الرابعة (١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م) .

٤٨. كتاب القلب والإبدال لابن السكيت = مطبوع كجزء من الكنز اللغوي في اللسان العربي ـ تحقيق : الدكتور / أوغست هفنر ـ الناشر : المكتبة الكاتوليكية ـ بيروت (١٩٠٣م) .

٤٩. كشف المشكل في النحو للحيدرة ـ تحقيق : الدكتور / يحيىٰ مراد ـ الناشر دار الكتب العلمية ـ بيروت (دون تاريخ) .

٥٠. الكناش في فني النحو والصرف لابن شاهنشاه ـ تحقيق: الدكتور / رياض بن حسن الخوام ـ الناشر:المكتبة العصرية ـ بيروت (٢٠٠٠م).

٥١. اللباب فىٰ علوم الكتاب لابن عادل ـ تحقيق : الشيخ / عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ / علي محمد معوض ـ الناشر : دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الأولىٰ (١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م) .

٥٢. لسان العرب لجمال الدين بن منظور ـ الناشر : دار صادر ـ بيروت ـ الطبعة الأولىٰ (دون تاريخ) .

٥٣. اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ ـ تحقيق : إبراهيم بن سالم الصاعدي ـ الناشر : عمادة البحث العلمي في الجامعة الإسلامية ـ المدينة المنورة ـ الطبعة الأولىٰ (١٤٢٤ه ـ ٢٠٠٤م) .

٥٤. اللمع في العربية لابن جني ـ تحقيق : فائز فارس ـ الناشر : دار الكتب الثقافية ـ الكويت (دون تاريخ) .

٥٥. المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب ـ تحقيق : علىٰ حيدر ـ الناشر : دمشق (١٣٩٢ه ـ ١٩٧٢م) .

٥٦. المسائل البصريات لأبي علي الفارسي ـ تحقيق : الدكتور / محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ـ الناشر : مطبعة المدني ـ الطبعة الأولىٰ (١٤٠٥ه ـ ١٩٨٥م) .

٥٧. معجم مقاييس اللغة لابن فارس ـ تحقيق:الشيخ / عبد السلام محمد هارون ـ الناشر: دار الفكر ـ الطبعة الأولىٰ(١٣٩٩ه ـ١٩٧٩م)

٥٨. مغنىٰ اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري ـ تحقيق : الشيخ / محمد محيىٰ الدين عبد الحميد ـ طبع المكتبة العصرية ـ بيروت (١٤١١ه ـ ١٩٩١م).

٥٩. المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري ، تحقيق / علي أبو ملحم ، مكتبة الهلال ، بيروت ، الطبعة الأولىٰ (١٩٩٣ م) .

٦٠. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) للشاطبي ـ تحقيق : الدكتور/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين ـ الناشر : معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرىٰ ـ مكة المكرمة ـ الطبعة الأولىٰ (١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م).

٦١. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية لبدر الدين العيني ـ تحقيق : الدكتور/ علي فاخر ، والدكتور/ أحمد محمد توفيق السوداني ، والدكتور/ عبد العزيز محمد فاخر ـ الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ـ القاهرة ـ جمهورية مصر العربية ـ الطبعة الأولىٰ (١٤٣١هـ) .

٦٢. المقتصد في شرح التكملة لعبد القاهر الجرجاني ـ تحقيق الدكتور/ أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدرويش ـ الناشر : عمادة البحث العلمي فىٰ جامعة الإمام

محمد بن سعود الإسلامية ـ الرياض ـ المملكة العربية السعودية ـ الطبعة الأولىٰ (١٤٠٨هـ ـ ٢٠٠٧م) .

٦٣. المقتضب للمبرد ـ تحقيق : الشيخ / محمد عبد الخالق عضيمة ـ الناشر : المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية بوزارة الأوقاف ـ جمهورية مصر العربية ـ الطبعة الثانية (١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م) .

٦٤. الموجز في قواعد اللغة العربية لسعيد الأفغاني ـ الناشر : دار الفكر ـ بيروت (١٤٢٤ه ـ ٢٠٠٣م) .

٦٥. النحو الوافي للدكتور / عباس حسن ـ الناشر : دار المعارف ـ مصر ـ الطبعة الحادية عشرة (دون تاريخ) .

٦٦. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ـ تحقيق: عبد الحميد هنداوي ـ الناشر : المكتبة التوفيقية ـ مصر (دون تاريخ) .

*** *** ***